تمهيد:

لقد وضعت الدولة الجزائرية مطلع السبعينيات من القرن الماضي أسس انطلاقة المخطط التنموي الذي يعتمد على الصناعة كعامل لإحداث التنمية، وإحداث تغيرات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحديث المجتمع وتجاوز كل ما هو متخلف، وفي ظل هذا المسار أعطيت الأولوية لعلم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية الأخرى للمساهمة في المشروع التنموي: "...إن التحليل السوسيولوجي هو مرشد معارفنا ويساهم في التنمية ... فعالم الاجتماع يجد نفسه مرغما على أن يكون في الصف الأول بين شعبه".

واستنادا إلى هذه المقولة التي أدلى بها وزير التعليم العالي –محمد الصديق بن يحي– 1971–1977 يمكن الإحاطة بطبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع، ولماذا كان هذا العلم خيارا استراتيجيا وإيديولوجيا وسياسيا للدولة الجزائرية ومرتبطا بها، وفي السياق نفسه يضيف السيد محمد الصديق بن يحي– "يمكننا أن نلحظ بارتياح وعي الطلبة بالنمط الإيديولوجي بصفة خاصة والملتزم لتخصصهم الذي يمارسونه بروح مسؤولة، ومساهمة طلبة علم الاجتماع في التطوع علامة مشجعة لانسجام دروس علم الاجتماع مع المشاكل الأساسية للبلاد".

إن المتتبع لمسيرة السوسيولوجيا في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يلحظ أنها تطورت ضمن سياقات مختلفة، أمام الديناميكية الكبيرة التي عاشها المجتمع الجزائري، لهذا نجد موضوع السوسيولوجيا في الجزائر عرف مواقف مختلفة ميزت نظرة المشتغلين به من جهة، ومن جهة أخرى نظرة الدولة الجزائرية لمختلف المشاريع الاجتماعية والسياسية التي تبنتها في فترات مختلفة.

لقد تميز تطور النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر بفترتين مهمتين، الفترة الأولى: من بداية السبعينات إلى غاية الثمانينات ذات الطابع التنموي، فترة مسايرة النخب السياسية بمشروعها السياسي الحداثي، برزت فيها سوسيولوجيا تميزت بطابعها النضالي التنموي، أين كان التساؤل عن تطور الخطاب السائد لعلم الاجتماع في الجزائر، ثم الفترة الثانية ما بعد الثمانينات وهي عكس الأولى تميزت بالطابع النقدي، وصفت فيها السوسيولوجيا بصفات مها: الفشل، الحيرة، الارتباك، الأزمة، والانسداد...أين أصبح الاتجاه في هذه المرحلة نحو الثقافة والهوية تزامنا مع فترة التعريب والجزأرة بحجة استرجاع هوية المجتمع كالثقافة العربية الإسلامية.

وما يهمنا في هذا الصدد هو محاولة الوقوف على بعض الدراسات والبحوث التي أنجزت في هذه العقود من قبل علماء الاجتماع الجزائريين في محاولة فهمهم لظاهرة **العمل** و**التصنيع** باعتبارهما متغيرين شغلا الكثير من الباحثين في تلك الفترة على غرار **علي الكنز** و**جمال غريد** و**سعيد شيخي، أحمد هني** جيلالي **اليابس، محمد مبتول**.

بدأت الجزائر الحديثة تجربتها في التصنيع مع فكرة one best way وهي انطلاقة موفقة في نظر (**جمال غريد**)، فكانت جامعتا بين النظرية والتطبيق، فوفقت الجزائر بين إستراد الترسانة السوفييتية في التصنيع وزرعها في أنحاء جغرافية متباعدة على المستوى الوطني وتشييد مراكز تكوين نظرية توافق تلك الدولية مع تأطير أجنبي ذو كفاءة عالية ومهارات تقنية عالمية .

تصب هاته الجهود في محاولة براغمتية من الحكومات آنذاك لجعل الجزائر قطبا صناعيا إفريقيا بامتياز فكرة مصاحبة للسمعة الدولية التي حظيت بها الجزائر بعد الاستقلال، فباشرت في توطين "التصنيع المصنع" بين 1967-1979، حيث شكل الريع أهم الموارد المالية لتحقيق الإنجازات بالإضافة إلى احتكار الدولة لجميع قطاعات التصنيع.

فإستراتيجية التنمية الاشتراكية كانت على أساس مركزية القرار بحيث تحدد الخطة الشاملة من مجلس الثورة أو مجلس الوزراء وما على هؤلاء إلا عبء تنفيذ هاته القرارات على غرار إطارات المؤسسات الوطنية العامة التي لم تحض بحرية القرار حتى في أبسط أمور تسيير العمالة ووسائل الإنتاج.

في المقابل أتعاب إدارية مقننة على كل المستويات التنظيمية المحلية أو الجهوية حتى يتسنى المراقبة والحرص على المال العام، لكنها مرهقة ومتعارضة، كما ذكرها **بوزيدي عبد الجليل** (L'entreprise publique et l'État en Algérie) في قوله" في موضوع قانوني بسيط من خلاله يمكنك الحصول على الرفض أو القبول، قد يدرج ويقيد في حلقة ضيقة من قبل إدارات أخرى مسؤولة عن تأطيرها بالإضافة إلى ذلك، تبين تصاعد مؤشرات أزمة العمل والإنتاج، وبروز ظواهر تنظيمية كانت سابقة في ثقافة العمل لدى الجزائري، نعرضها في كل من دراسة ميدانية في مصنع الحجار بعنابة **لعلي الكنز** و**سعيد شيخي** لدراسة ميدانية بمصنع السيارات الصناعية.

ففي إطار أول دراسة مونوغرافيا لتجربة التصنيع في الجزائر **لعلي الكنز** أين شكل مركب الحجار بعنابة ميدان الدراسة حيث قام بتفكيك والكشف عن الصعوبات التي أرهقت المركب الصناعي، علما انه كان

مجرد عدسة مكبرة لنتائج سياسة التصنيع في الجزائر، اتسمت هاته الدراسة ببعدها السوسيولوجي في التحليل بالإضافة إلى آخر نفسي اجتماعي في معالجة أبعاد تنظيم العمل ثم تنظيم الجماعات العمالية.

يشير **علي الكنز**، إلى أن مشروع التصنيع هدف إلى تغيير البنى الاجتماعية وكان مصدر التغيير الاجتماعي والاقتصادي ولا لبس فيه، و في قوله" في ظل انتقال التكنولوجيا المستوردة إلى المجتمع المحلي مروراً بالتنظيم الذي قام به المستحدثون؛ تعتبر أي مناقشة لمعناه وطرائق عمله تشكيكا في مبادئه، واعتبار أي فكرة التكيف هي فكرة مخالفة وكل فكرة مخالفة كحل وسط وكل حل وسط كبداية لإجهاض المشروع" **علي الكنز** (هذا التصلب في تطبيق القواعد التنظيمية صقل من قبل إطارات المصنع نتيجة رغبتهم في عدم إنشاء "مصنع متخلف هاته القواعد التنظيمية، ستكون تحت تأثير حدود الفضاء الاجتماعي الذي يعمل فيه المصنع، على سبيل المثال، فلاحظ أن تنظيم وقت العمل الذي تم إنشاؤه (نظام عمل المناوبة) أظهر بسرعة حدوده نظرا لأن وقت الإجازة، والذي يجب طلبه بشكل أساسي من أجل الاستعادة والراحة من طرف العمال، ثبت أنه مجرد هدفا من الصعب تحقيقه لأن الظروف المعيشية في تلك الفترة (الغذاء والسكن والنظافة والصحة) تمنع عمال المناوبة من الاستراحة، هذه الظروف المعيشية الصعبة لا تتوافق كليا مع متطلبات نظام الداخلي للمصنع، وكان لها تداعيات على سلوكيات العمالة لأنها غالبا ما تؤدي إلى التأخير، والتغيب، والدوران العمل المفرط، وما إلى ذلك، وقد ساهمت جميع هذه الأسباب في تعطيل وإرهاق المصنع، فأصبح لا ينتج وفقا للبرامج التي صمم من أجلها.

الجانب الثاني الذي أثاره **علي الكنز**، هو مدى تأثير عدم إتقان التكنولوجيا المستوردة، وهذا يتعلق بوظيفة الإطارات، فالمركزية في تسيير مصالح العمالة والصعوبة الشديدة لظروف العمل في ورشات، وطبيعة المسؤوليات المسندة إلى الإطارات، كان لها تأثير في تحول هذه الأخيرة نحو الوظيفة الإدارية، أي تغيير منصب الكفاءة التقنية بمنصب الكفاءة النظامية(الإدارية). قصد الحصول على الامتيازات المادية الممنوحة للطاقم الإداري وخصوصا لضمان الاستقرار الوظيفي.

ويضيف، أن الإطارات التنفيذيين من معظم الجامعات والكليات وجدوا أنفسهم في بيئة مهنية لأول مرة، وعن قرب بحيث كانت تطغى عليهم العديد من الصعوبات التي يصادفها العمال، وبينما اعتقد هؤلاء التنفيذيون أنهم "يمارسون" مهنتهم الهندسية بهدوء، فقد اضطروا إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية هم في غنن عنها، رغم عدم قدرتهم على حلها، على سبيل المثال: " الأجور الزهيدة، انعدام السكن (على الرغم

من أن البعض من العمال ينامون سرا في المصنع)، سوء التغذية، وسوء في التواصل حتى نمت العدائية بين مختلف الرتب المهنية.

ما جعل المسؤولين التنفيذيين يبحثون عن مناصب لا تجبرهم على مواجهة مشاكل آلات الإنتاج الصعبة والبؤس وعداء العمال ومظالمهم، خاصة وأن شبكة الأجور لم تكن عادلة بشكل خاص، وكانت مردودية المناصب النظامية (الإدارية) تتقدم بسرعة أكبر من تلك التي هي في الورش التنفيذية، وبالتالي كان النشاط الإنتاجي ضعيف، بحيث تحول بعض من الفنيين والمهندسين إلى "منظمين إداريين"، من خلال الابتعاد عن عملية الإنتاج، ما زاد من حدة "تكنوقراطيين"، وقد ساعد هذا الحراك المهني على منح مزيدا من سلطة تراكمية للمسؤولين التقنيين، ولكنها ساهمت أيضا على إضعاف المستوى العام لمعدلات الإنتاج.

في ظل هاته الظروف، تغيرت المفاهيم والمعايير، وما تبقى للتقنيين في الورشات الذين يفتقرون إلى المعرفة العلمية والخبرة التقنية إلا إقرار أفكار "ترقيعية" لمواجهة الأعطال وإعادة تشغيل الآلات، ويشير **علي الكنز** على أن هاته الأخيرة بارعة في بعض الأحيان، لكنها لا تضمن استمرارية نظام الإنتاج دون بروز أعطال أخرى تعطل العملية الإنتاجية، فسرعان ما تظهر حدود "الترقيع" فآلات الإنتاج تبقى أجنبية في الأساس ومعايير تكوينها وتشغيلها غير معروفة، كما ركز علي الكنز على معدل التشغيل المنخفض جدا للآلات وأظهرت البيانات العددية أن هناك أكثر من سبب (نفاذ مخازن الصيانة وانقطاعه، ثقل القرارات الإدارية في عملية الإستراد وما إلى ذلك)، مع عدم التخطيط للوقت الضائع الناتج عن توقف الآلات، ولتعويض معدلات الإنتاج المنخفضة، تم استخدام أوقات التجميد المبرمجة للصيانة الدورية للمنشآت لعملية استرجاع زمن الإنتاج الطبيعي، ما نتج عن انخفاض جودة المنشآت، موقف متناقض لكنه منطقي في نظام الورشات: فقد كان معدل تشغيل المعدات منخفضا ولكن معدل الإهتلاك كان مرتفعا، فهي تهتلك بإفراط لكنها لا تنتج موقف يؤكده **أحمد هني** (Ahmed Henni le cheikh et le patron) عندما ناقش فكرة التصنيع والتثاقف، أن هاته المنشآت والآلات لم تنتج محليا فهي تعرض للاستهلاك المفرط وليس كتجهيز منتج (لأنها مستوردة) ومنه هي ليست مصدر إعادة إنتاج الممارسة الاجتماعية بل فقط لاستهلاكها لأنها نتاج مجتمع آخر حداثي، وهذه من أسباب ظهور المحسوبية في نظره من هنا أدرك **علي الكنز** أن تطبيق فكرة التصنيع كانت مخالفة لطرحها النظري، مما أنجرى عن هذا تضييع المشروع والاهتمام بالأمور الاجتماعية التي كانت هدف كل فئات المهنية.

على نفس الوقع، باشر **سعيد شيخي** إجراء دراسة بعنوان **مسألة العمالة والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، عامل الورشة والبيروقراطية**، قدم فيها عملا تاريخيا واجتماعيا ففي البداية، يمضي من خلال دراسة الظروف التاريخية التي تشكل العمالة، كما يتم تحديد الممارسات الاجتماعية السائدة التي رافقها تشكيل مجموعات عمالية، ساهمت في وضع بنية للنظام الاجتماعي، ثانياً، طرح تساءل عن معاني العمل في المصانع وسلوكيات واستراتيجيات العمال التي تنفذها المجموعات الاجتماعية المهيمنة، استجابة لفرضيتين الأولى المتمثلة في مدى ارتباط معيار النجاح السياسي بحجم الاستثمار وتوسيع القدرات الإنتاجية بدلاً من تحسين إنتاجية العمل، والثانية أن مفهوم العمل ليس فكرة مركزية في تسيير الإنتاج والقوى العاملة، فهو يتطلب التدفق المستمر للإمدادات، دون انقطاع أو الهزات وتدفق مستمر للأجزاء والأدوات والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة، انطلقت الدراسة وحصل على النتائج التالية التي نجمعها في شكل نقاط مختصرة:

- لم يتمكن كبار المسؤولين التنفيذيين في المصانع الجزائرية من أداء مسؤولياتهم، فقد كانوا أكثر حرصا بشكل عام على جعل نفوذهم سائدا على التجمعات العمالية بدلاً من تحسين إنتاجية العمال وكانوا أكثر اهتماما بعلاقاتهم مع الإطارات العليا في التسلسل الهرمي حتى يتسنى لهم الاستفادة المثلى من الامتيازات عوض الاهتمام بالقدرات والإبداعات العمالية التي كانت قد تساهم في إتقان التقنيات المستوردة بأموال كبيرة.
- إهمال الإطارات للوظائف الفنية وقللوا من قيمة العمل المنتج.
- بروز ظواهر تنظيمية أكثر أهمية في نظره، فغياب دليل تصنيف الوظائف يدل على انعدام التطور الأفقي في المجالات الفنية والإنتاجية، والتطور الوحيد المتاح في الترقية الرأسية هو على مستوى أعلى الهرم التنظيمي.
- يتطلع المسؤولين التنفيذيين والفنيين والماهرين إلى مغادرة الورشات والالتحاق بالوظائف الإدارية حيث يكونون نفوذ أكبر، ويكون التقدم المهني أسرع، بالإضافة إلى مرونة و سهولة تراكم الرأس المال العلائقي.
- الأهم بالنسبة للإطارات هو الحصول على أكبر عدد ممكن من العمالة وسط الورشات للعمل بأضعف الأجور.

- الكفاءة المطلوبة ليست في ذلك "العامل المثابر الذي لا يعرف الكلل" بل هو العامل المطيع والمثابر في احترام رؤسائه.
- ارتفاع معدلات الغياب والتأخر بشكل رهيب. بحيث اعتبرها **سعيد شيخي** أنها ظاهرة اجتماعية جديدة في الجزائر الحديثة.
- ظهور قوى معارضة وسط المركب مشكلتا نقابات أرهقت الإطارات. وتحرض على التمرد.

بعد ذلك حاول **سعيد شيخي** تشكيل رؤية في الأسباب العامة التي أزمت وضع التصنيع وجعلته مشروع فاشل، نعرضها كالآتي:

– ضعف النسيج الصناعي والافتقار إلى الصناعات التحويلية.

– عدم تأهيل الدائم للعمال داخل الورشات.

– دوران العمال التقنيين و المهرة مرتفع جدا في ورش العمل وعلى وجه الخصوص في خدمات الصيانة. سواء من خلال الاستقالات المباشرة أو تغيير المناصب إلى أخرى إدارية.

– الآلة إدارية على حد قوله، هي العقبة الرئيسية ضد محاولات الإبداع الفعال في الاستخدام الحسن للمرافق.

– المشكلة الرئيسية للمصانع هي مشكلة الإمدادات، التي لا تزال تشوه عملية الإنتاج، وتزيد من حدة الانقطاعات .

– تقتصر محاولات تنظيم العمل في الورشات على محيط المصنع ولا تتسع في الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال (التدريب والمدرسة والنقل والإسكان)، فالفضاء خارجي يتميز بانعدام الراحة.

– عدم الموازنة بين نظام العمل بالورشات وحاجيات الاجتماعية للعمال.

– عدم توفر السكن، ونقص وسائل النقل وبيروقراطية المرافق العمومية تبقى مناقضة لمتطلبات المجال الإنتاجي.

– إن مقاومة هذا العامل الاجتماعي ليست موجهة لرفع معدلات إنتاج و لكن كانت موجهة ضد هياكل المجتمع العامة مثل التضخم، ونقص المساكن، وعدم وفرة النقل، مع بروز طقوس اجتماعية ألفها العوام في قضاء حوائجهم في الفضاء الاجتماعي مثل "ktaff، piston، benaemis "

لقد طور **سعيد شيخي** مفهوم العامل الاجتماعي الذي يقصد به السلوك الناتج عن تباين ظروف العمل وظروف معيشة، وقد يتجسد في احتجاجات وإضرابات مستمرة تعرقل العمل، أبعد من ذلك، فإنه

يتبلور في ظل الأزمات الاجتماعية خاصة تلك التي تنتجها الصراعات السياسة على مستوى الأعلى للحكم، ويعتقد **سعيد شيخي** أن الضحية هم هؤلاء الذين خططوا للسياسة التصنيع الذين طاولتهم إنتقاذات لاذعة، واعتبروا هؤلاء المحدثين كمنافسين على السلطة لأن نجاح مشروع التصنيع خطر قد يهدد استقرار النفوذ في مستوى معين للسلطة، فعملوا على نشر تمثلات وتصورات ابتزازية لكنها عملت فعلتها مثلا: أن العامل الجزائري كسول، فظُ، مزاجي ومدلع من طرف مؤسسته الوطنية، من هذا الواقع انطلق مشروع جديد، يسمى بإعادة الهيكلة كردة فعل للمحدثين الصناعينن على معارضيهم، في نفس الوقت بدأ بروز طبقة غنية ينعتها شيخي بالبرجوازية الجديدة التي تنادي بتحرير الاقتصاد وتغيير النظام الإشتراكي الذي زاد من حدة الفوضى والإسراف والتبديد في القطاع العام.

وقد تنبأ **سعيد شيخي** للأوضاع ولكنها تنبؤات محدودة، فنظريات وإجراءات ترشيد العمل في نظره موجودة، ولكن لا يبدو على أحد من القوى المتصارعة أنها تفكر في بناء مصنع آخر، أو علاقات العمل الأخرى حيث قد تهذب من شأنها الإرادة السياسية، حيث ترافق الكفاءة الإنتاجية جنبا إلى جنب الممارسات الديمقراطية.

مما سبق يتبن لنا أن سياسة تسيير التصنيع في الجزائر بين هاتين الدراستين، أثرت بشكل سلبي على النظام العام للمصنع والهدف الذي أنشأ من أجله، فسياسات التصنيع كانت مدعمة وموجهة ولكن لم تأخذ الجانب الاجتماعي والثقافي للعمالة بحق اعتبار، مما أنتجت سلوكيات تنظيمية غير مطابق للنظم وأرهقت المسؤولين وألهتهم عن الهدف الرئسيي للتصنيع، بالإضافة إلى توطين بعض الممارسات الاجتماعية وسط المصنع وعدم الامتثال للقوانين النظامية.

في خضم هذه الدراسات، برزت أخرى مثل دراسة **جمال غريد** ودراسة **أحمد هني** على أعلى مستوى من التجريد تناقش علل فشل سياسات التصنيع مع اتفاق الطرفين على متغير التثاقف ومدى تأثيره على الثقافة المحلية والمعايير التنظيمية المصاحبة للقرارات السياسة، وهذا ما سنعرضه من خلال دراستين لكلا الباحثين –**جمال غريد** و**أحمد هني**–.

فبدأ **بجمال غريد** (Djamel Guerid l'entreprise industrielle en Algérie1994) صاحب مشروع الثنائية الثقافية، فهو ينطلق من مناقشة المجتمع المحلي تحت هيمنة التحديث التثاقفي في إطار الحداثة والعالمية، قفد حرص على إنجاح مساهمة البحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي في تفكيك

عوالم المجتمع الجزائري، وساهم في ترتيب صفوف العلوم الاجتماعية والإنسانية في محاولة لضمان تأثيرها على مجالات البحوث العلمية، و دورها في فهم الواقع المحلي ثم العالمي.

من منطلق أطروحته بعنوان: **التصنيع، الطبقة العمالية، علم الاجتماع: الخصوصية الجزائرية** في 1994، يسعى **جمال غريد** لفهم السبب الذي يجعل بلد ما يبدو "ميسورا" في عام 1962 يجد نفسه بعد ثلاثة عقود من التنمية في أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة، بدء من الفكرة القائلة بأن "علم الاجتماع المقارن هو علم الاجتماع نفسه" (دوركايم)، فقامت الدراسة على ثلاث اتجاهات متقاربة: استعراض وضع التصاميم الصناعيين وانتشارها العملي على التراب الوطني والمحلي ومقارنتها مع التصنيع الكلاسيكي البريطاني والتصنيع السوفياتي، ثم تحليل نوع العامل الجزائري الذي أظهر خصوصيات التصنيع في المؤسسات الجزائرية بالمقارنة مع النموذج التقليدي للعامل الصناعي، هذه المقاربة مرتبطة بالسياق السياسي–الإيديولوجي المحلي، الذي يتهمه **جمال غريد** بعرقلة مشروع التصنيع وتدميره في الجزائر المستقلة.

يفترض **غريد**، أن **مشروع التصنيع** هو تجسيد **لمشروع تثاقفي حاثي**، في محاولة لتكريس النهضة الصناعية من طرف جماعة اجتماعية لإدراك النفوذ أو لتعزيزه وجعله ضاغطا، كذلك هو الحال للثورة الصناعية في أوروبا التي شهدت بروز طبقة قيادية جديدة، كانت قد قادت الطبقة العمالية لمهاجمة الأنظمة الملكية، نفسه كذلك أيضا خلال التصنيع السوفياتي الذي خدم أيضا لتعزيز النظام البلشفي من خلال امتلاك كل من القاعدة المادية والقاعدة الاجتماعية (البروليتاريا الصناعية) للحفاظ على النفوذ وإعادة إنتاجه، وبطبيعة الحال في إعتقاده، كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للجزائر.

في هذا السجال، تحتل المؤسسة الاقتصادية مكانة مركزية في المشاركة في صنع رأس المال المادي للمجتمع الحديث والتركيبة الاجتماعية للفرد الصناعي، فالتصاميم الصناعية لها أطر نظرية وتطبيقية متفق عليها تصب في عصر الحداثة، لكن عند إستردادها وتجسيدها في الواقع الجزائري جردت من ديناميكيتها الاجتماعية ولم تستطع المؤسسات الوطنية من فرض نفسها كهيئة اجتماعية وثقافية، بل كونت امتداد للاختبارات والتجارب السياسية ومؤشر للصراعات عن السلطة.

والنقاط التالية على مستويين (المؤسسة، والمجتمع) حسب جمال غريد تفسر سبب هذا الإخفاق في عدم التحضير لعملية التثاقف، وتتمثل في المؤشرات عجلت في شل التصنيع الآتية:

– غياب الالتزام والإنضباط وروح المسؤولية بين العمال.

– تصاميم المباني والمنشآت نفسها لا تساهم في تنظيم ومراقبة العمال على الرغم من أنها رمز للحداثة.

– نظريا، الآلات الصناعية هي التي تحدد وتيرة العمل، لكن العمال لا يحسنون استغلالها، وهناك من يبرمج الأعطال لأخذ قسط من الراحة.

– القرارات التنظيمية تستمد شرعيتها من القوانين والإجراءات الداخلية، لكنها لا تتفهم الأوضاع الاجتماعية للعمال.

– فكرة التصنيع تصاحبها فئة الإطارات المراقبة وهي متخصصة في المتابعة ورعاية شؤون التصاميم والبرامج إلا أنها فشلت في التصدي للعديد من الظواهر التنظيمية غير المتنبئ لها (الغيابات، التأخيرات طقوس القبلية في عمليات التوظيف).

– التهديدات المستمرة بالطرد التي وجهت للعمال، عبارة عن إجراءات إدارية تفتقر للمناقشة والتأطير، ما جعل بروز قوى معاكسة تدافع عن العمال وترهق المسؤولين.

– جميع الإجراءات التنظيمية التي تحث على الالتزام والانضباط في المصنع كانت أقل فعالية، إذا لم تجد على مستوى المجتمع من يدعمها ويعززها، وهذا راجع لسوء الأوضاع الاجتماعية، وما يؤكده (frenand Braudel) في أن تطور الرأسمالية رافقها تحالف على الصعيد البنى الاجتماعية (أسرة، القرية المدينة الإعلام، الأمن).

– الشيء الذي يميز التجربتين البريطانية والسوفياتية هو عبارة عن حراك تصاعدي مستمر ومهيمن مدعم من طرف البني الاجتماعية، مما يشير أن التثاقف له تأثير على الحراك الاجتماعي على مستوى أفراد الطبقات الاجتماعية، دور في عملية ادكاء الظرف الغائب في الجزائر.

– عملية التثاقف وسط المؤسسات الجزائرية صاحبتها دعم لأجهزة إيديولوجية موازية للقرارات التنظيمية مما جعلها تشوش على موضوع الالتزام والانضباط، (يقصد **غريد** جبهة التحرير الوطني) وسماها بمضاد التثافف–التثاقف.

– وجدت الجماعة الصناعية على مستوى المؤسسات نفسها مقابل معارضة مزدوجة: تلك السياسة من جانب النقابيين والعمالية من جانب كتلة العمال، وشكل مبدأ عدم الصلح بين مواقف الإطارات والعمال المبدأ السائد، ورفض النقابيون التحالف والرضوخ لعروض إطارات المصانع المشكلة على أساس مشروعهم للتحديث الاجتماعي، أما بالنسبة للعمال فالعلاقة الوحيدة التي تربطهم مع المؤسسات هي تجارية بحتة: الأجور مقابل العمل.

– اعتبار المحدثين الصناعيين جماعة منافسة على السلطة، وتشكل خطر على نفوذ الجماعة السياسية.

– بدأت الأمور تسوء عندما توقف التصنيع عن صنع الحراك الأفقي بل تراجع ولم يستطع جمع شمل السياسيين وأعيدت هيكلة المؤسسات لتشتيت نفوذ الصناعيين، و يسترجع السياسيين نفوذهم السياسي واحتكارهم للقرارات الإستراتجية.

– اختراق القوى المعارضة لجماعة الصناعيين ودخولها للمؤسسات وتشويش عن النظام العام وعملية التثاقف.

بالأحرى، المنطق السياسي هو الذي يسيطر وليس المنطق الاقتصادي .

فمعدلات الإنتاج، لم تكن أولوية لهذا المنطق السياسي، لأن اقتصاد الريع هو المحرك الاقتصادي، وما على هذه السلطة هو توزيع الثروة الريعية، فما لبث مشروع التصنيع والتثاقف إلا مجرد نقيض للقضية الوطنية، بعد هذا يقول **جمال غريد** أن المؤسسة الإقتصادية لن تنجح في تحديها الحضاري لضعف مواردها الثقافية ومع مرور الزمن تصبح مجرد جزيرة وسط محيط لا يناسبها، وعملية التثاقف كانت بين المجتمع المحلي والمصنع، أي نقل الصراعات السياسية من خارج المصنع إلى وسط المصنع، وتبث أن الأجهزة الإيديولوجية ساهمت في عملية التثاقف ولكن بعكس التيار الاقتصادي، فهو الآن مجبر مع تفاقم المنافسة والمعارضة الإيديولوجية على الحفاظ على المكاسب وليس مواجهة هذه العداوة.

طرحا آخر موافق، يعرضه **أحمد هني** في كتابه (le chikh et le patron) الذي يصب في محور التثاقف والتصنيع في الجزائر، هو أن تجربة الجزائرية في التصنيع ليست تجربة الحداثة المادية ولكنها تقتصر على إعادة إنتاج ما هو تقليدي ومألوف في مجتمع محلي أتعبته الصراعات الإيديولوجية والظروف الاجتماعية، وأن كل ما عارض المنطق الاقتصادي ينبغي هجره أو ترجمته إلى فعالية إنتاجية تساهم في صنع الاقتصاد، وهناك في نظره موقفين في المجتمع المحلي، الأول يريد بناء إقتصاد قوي ولكنه يصطدم بروابط اجتماعية لا ترتقي إلى المنطق الاقتصادي (رب العمل le patron) والثاني بوده بلوغ الحداثة المادية من دون أن يبني اقتصاد قوي (الشيخ)، فالفكرة المفصلية بين التصنيع والتثاقف، هي أن الأول يتطلب روابط إجتماعية يقودها المصنع أو معدلات الإنتاج والثاني أن استقبال الرأس المال المعرفي عن طريق التصنيع يتطلب تقبل نوع جديد من السلوك الثقافي، غير أن المجتمع المحلي أعاد إنتاج نفس الروابط الاجتماعية المتواجدة على مستوى البنى الاجتماعية خارج المؤسسة وأدخلها في الوسط الصناعي، مما إنجرى عنه فشل التجربة الحداثية.

وسنعرض في التالي بعض من أفكاره التي ناقشت علاقة التصنيع بالتثاقف في الجزائر.

– يعيد الرأسمالي إعادة إنتاج مركزه الاجتماعي ليس بتوزيع الثروة بل عن طريق الإستثمار، هذا المبدأ يساعدنا في فهم الفرق بين نظام تسيير الشيخ ورب العمل le patron ، فالأول يستمد نفوذه الاجتماعي من تركيبة إجتماعية التي ينتجها مع زبائنه، ففي التوظيف مثلا هو نوع من توزيع إمتيازات على الزبائن والهدف هو الحفاظ على إستقرار المؤسسة وسيرورتها وليس الفعالية الإنتاجية، وبالتالي إستقرار الأجور وتوفير الإمدادات الخاصة بعمليات الصيانة والإنتاج.

أما عن علاقته بالعمال فهو يحاول بسط أسلوب الولاء والوفاء حتى لا يجرؤوا العمال على تعطيل العمل، إفشاء أسرار المصنع ولا إسراف ولا سرقة المعدات، ومن هنا تنبثق طقوس غير رسمية كالمحسوبية والجهوية وروابط الأخوية والصداقة القائم على درجة الثقة المتبادلة في عملية التوظيف، بالإضافة إلى توزيع الامتيازات المادية بدافع ديني كالتكفل بمصاريف الحج والعمرة أو تلك المتعلقة بحفلات الزواج، ثم تمتد حتى لقرارات الترقية في السلم الهرمي.

الشيء الذي يوسع للشيخ نفوذه الإجتماعي فالفعالية ليست إقتصادية بقدر ماهي إجتماعية، وعليه فقبل أن يصبح رب عمل رأسمالي فهو مجرد "شيخ" ويستمد شرعيته ورمزيته بعد مجالسة القبيلة أو العشيرة مما يفتح سوق كبيرة لرأس المال رمزي وسط هاته الآخيرة.

وتخلق هذه الرمزية درجة من البيروقراطية بالمعنى الفيبري، فعملية تحويل العمل إلى قيمة مضافة ثم إلى رأس مال تتوقف لأنها تابعة لحتمية التوقيع الإداري (الإمضاء) وليس للسوق أو للإنتاج، ويسبب تراكم هذه الرمزية في تراكم الرأس المال العلائقي، فنحن بحاجة إلى الإسم وليس للكفاءة في وسط المؤسسة، حتى وإن إحتاجت هذه الأخيرة للكفاءة فهي لتسيير المادة أي المنشآت وليست لإصدار القرارات الإستراتجية.

فوتير التصنيع كانت مرتبط بالطبيعة العشائرية، فأصبح نوعا من الإيديولوجيا. وليس للدفع بالحراك الإجتماعي، ولكنها قد تواجه خطرين في نظره: سواء تراتبية إجتماعية قد تهدد نفوذها أو بروز إيديولوجيات أخرى معارضة.

وفي الربط بين التصنيع والتقليد، في إشارة إلى الحياة وسط المؤسسة، أشار إلى أن البنية الكولونيوية (اللغة، الهوية، التاريخ) أعادت إنتاج البنية التسلطية (المركزية، الإدارة، القرارات)، بحيث يؤكد أن طريقة إنتاج الترابية الاجتماعية وسط المصنع ذات جذور كولونيوية، وعليه فإن الممارسات الاجتماعية داخل المؤسسة هي بالضرورة نفس الممارسات التي هي خارج محيطها، إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية المتواجدة في المجتمع داخل المؤسسة، فكرة محورية، نحاول أن نختصرها في ما يلي:

– كمية الإنتاج لا تبرر تواجد العامل في المؤسسة بقدر ما تبررها علاقته مع المسؤول.

– علاقات العمل التي تنشأ في العمل تجسدها المادة.

– يشكل العنصر المادي علاقة اجتماعية خاصة، لأنها محدودة وغير ثابتة.

أما عن موقف **جيلالي اليابس** فيطرح فكرة نوعية من الناحية العلمية، حيث يرى أنه من الضروري معالجة العلاقة بين الرأسمال العمومي ورأسمال الخاص في ظل منطق مجموع رأسمال الاجتماعي والعلاقة بين كل أجزائه، وعليه يري أنه لامناص من فهم **العقلنة** المزدوجة، النظام البيروقراطي وميكانيزمات إعادة الإنتاج بصفتها نتاج تاريخ النزاعات والتناقضات وإرادات هيمنة كل فئة على الأخرى،مع اعتبار النظام المراد بلوغه المشروع كصيرورة لإنتاج فاعلين اجتماعين مجندين في نزاعاتهم داخل وحول المؤسسة.

وهو نفس الطرح الذي يؤكده **محمد مبتول** حيث يبرز فكرة أن نشاط العمال بداخل المصنع مرتبط بحياتهم الاجتماعية في كليتها وأن هذه الحياة ذي العناصر السوسية–ثقافية الخصوصية هي التي تطبع بنية المجتمع وعي التي هي الفاعلة داخل المؤسسة، ومن هذه العناصر يذكر الباحث الكرامة، التضامن والسلطة الأبوية، الاحترام، الثقة المساواة.

خلاصة:

يجتمع علماء الاجتماع السابقون على أن المشروع الحداثي (**التصنيع**) قد فشل لأسباب ذكرت سابقا على إنفراد نتائج تحليلاتهم، وأن لعملية التثاقف تأثير على مستوى البنى الاجتماعية بداية من الفئات المهنية المتمرنة في المصانع، إلا أن مشروع التثاقف بدوره عرف منعطفا آخر غير الذي خطط له في البداية وجعل من المصانع و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فضاءا إجتماعية يمارس من خلاله نفس ممارسات الاجتماعية للمجتمع المحلي، مع العلم أن هذا الأخير تحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي في إطار مشروع حداثي موجه.